New Tactics
in Human Rights

برنامج تعليم المرأة في مجال حقوق الإنسان

استخدام موارد الدّولة لتعزيز حقوق الإنسان المرأة في تركيا

إعداد: ليز ايرسيفيك أمادو
تحرير: نانسي ل. بيرسون

مذكّرة تكتيكيّة نشرها مشروع التّكتيكات
الجديدة في حقوق الإنسان احد برامج مركز
ضحايا التّعذيب

The CENTER for VICTIMS of TORTURE
Restoring the Dignity of the Human Spirit

www.newtactics.org ● www.cvt.org

برنامج تعليم المرأة في مجال حقوق الإنسان

رسالة من مديرة مشروع التّكتيكات الجديدة 3
1. مقدّمة..... 4
2. حقوق الإنسان للمرأة في تركيا 4
3. كيف تطوّر التّكتيك 6
4. تطوير الشّراكة مع وكالةٍ حكوميّة..... 7
5. العِبر المستخلصة: الحفاظ على النّجاح 10
6. العقبات والتّحديات في الشّراكة مع الدّولة..... 11
7. دعم تحوّل المرأة المتعدّد المستويات..... 11
8. نقل التّكتيك 13
9. المراجع..... 15

تجدون على الموقع الإلكتروني للتكتيكات الجديدة www.newtactics.org قائمة كاملة من حالات دراسية ، اضافة الى انكم ستجدون قاعدة بيانات واسعة من تكتيكات تم استخدامها في العالم وحوارات شهرية تفاعلية حول قضايا تمس الناشطين والعاملين في مجال حقوق الإنسان بالشاركة مع مؤسسات حقوقية.

محرّر المذكّرة (الانجليزيّة)، نانسي ل. بيرسون

التّصميم والمراجعة (الانجليزيّة): سوزان ايفيرسون
التّرجمة إلى العربيّة:
قدّمها صفّ المرحلة المتقدمة للّغة العربيّة في جامعة ماكاليستير: كايتلين روه، ايريكا بيسبوشي، ايف ووغين وسلمان هاجي، تحت إشراف أنطوان مفلح.

مركز ضحايا التّعذيب
برنامج التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
649 شارع دايتون
سان بول، م.ن. 55104 الولايات المتّحدة
www.newtactics.org ● www.cvt.org

إخلاء مسؤوليّة
إنّ الآراء المعبَّر عنها في هذا التّقرير لا تُبدي بالضرورة آراء برنامج التّكتيكات الجديدة في مجال حقوق الإنسان. فالبرنامج لا يؤيّد تكتيكاتٍ أو سياساتٍ معينة.

مركز ضحايا التّعذيب ©2005
يمكن نسخ هذا المنشور بحريّةٍ وطباعةً الكترونيًّا، شريطة إدراج هذه المعلومات المتعلّقة بحقوق الطّبع على كافة النّسخ.

المصادر
ضرورة الرجوع للمصادر والمساهمين في كتابة هذه الوثيقة، عن طريق ايعازها الى "مركز ضحايا التعذيب – التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان"، اضافة للرجوع للمصادر التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

للأغراض تجارية
لا يسمح بإستخدام المعلومات الواردة في هذه الوثيقة لأغراض ربحية.

لأغراض المشاركة
يمكن نسخ هذا المنشور بحريّةٍ طباعةً أو الكترونيًّا شرط إدراج هذه المعلومات المتعلّقة بحقوق الطّبع على جميع النّسخ.

تكتيكات جديدة في مجال حقوق الإنسان

تموز 2005
الأصدقاء الإعزاء،
أهلًا بكَم في سلسلة كتيبات برنامج التّكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان! يحتوي كل كتيب على تكتيك جديد وابداعي تم استخدامه بنجاح للسير قدماً في مجال حقوق الإنسان. ومؤلف كل كتيب هو خبير وممارس في حقوق الإنسان، والخبراء الذين قاموا بكتابة هذه الكتيبات هم جزء من حركات مختلفة في حقوق الإنسان، والتي من ضمنها الجهات الحكومية، وغير الحكومية، والتربويين، والمسؤولين عن تطبيق وتنفيذ القانون، وعمليّات تقصّي الحقائق والمصالحة، ومناصري حقوق المرأة، والصّحّة العقليّة. فقد ابتكروا تكتيكاتٍ ساهمت في تحسين مجال حقوق الإنسان واعتمدوها في بلدانهم، وعلاوةً على ذلك قاموا بإختيار تكتيكاتٍ يمكن تطبيقها واتباعها في بلدانٍ اخرى وضمن سياقات مختلفة .

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن كل كتيب معلوماتٍ حول الطريقة التي حقق فيها المؤلّف ومؤسسته انجازاتهم. ونحن نهدف لتحفيز وتشجيع العاملين في مجال حقوق الإنسان للتّفكير بأسلوبٍ تكتيكي، وتوسيع نطاق التكتيكات المتبعة للمضي قدماً في مجال حقوق الإنسان.

وندرك في هذه الكتيب كيف يمكن أن يكون بناء علاقات تعاونٍ مع المؤسّسات الحكوميّة بشكل فعال ومفيد بهدف تحسين التّثقيف في مجال حقوق الإنسان. إذ أنّ النّساء المنتميات لجمعيّة المرأة لمناصرة حقوق المرأة– أساليب جديدة، في تركيا، حصلن على دعم الحكومة التي قدّمت لهنّ الموارد لتطوير عملية التّثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلّي. فطوّرنَ برنامجًا تعليميًّا ناجحاً حول حقوق الإنسان للنّساء ، غير أنّهنّ احتجن إلى طريقةٍ مستدامةٍ، ومنظّمةٍ ومن السهل اتّباعها للوصول إلى النّساء اللّواتي يحتجن إلى معرفة حقوقهنّ. كما وجدن شراكةً ممتازة مع مراكز اجتماعيّة محليّة تديرها الحكومة وقمن بتطويرها. ولم تقدّم فحسب هذه المراكز الاجتماعيّة عاملين اجتماعيّين محترفين يمكن أن تدرّبهم لجمعيّة المرأة لمناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة، لتسهيل البرنامج التّعليمي حول حقوق الإنسان ، بل قدّمت أيضًا مكانًا آمنًا وسهل المنال للنّساء لتعرف على حقوقهنّ. ونأمل أن تقدّم هذه المذكّرة أفكارًا وخبرة للآخرين في اثناء بحثهم عن فرصٍ لبناء علاقاتٍ مستدامةٍ، ومفيدةٍ بشكلٍ متبادل مع هيئاتٍ حكوميّةٍ من أجل بذل جهودٍ أكبر في مجال حقوق الإنسان.
سيتم توفير السلسلة الكاملة من هذه الكتيبات الكترونياً على الموقع الالكترونيّ www.newtactics.org ، وتم تحميل بعض هذه الكتيبات على الموقع. كما بإمكانكم إيجاد العديد من الأدوات على موقعنا بما فيها قاعدة بياناتٍ من التّكتيكات، ومنتدى حواري للعاملين في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى معلوماتٍ حول ورش العمل والحوارات التي نعقدها. للاشتراك في النشرة الدورية للتّكتيكات الجديدة ، الرّجاء إرسال رسالة عبر البريد الالكترونيّ على العنوان التالي newtactics@cvt.org .

ان مشروع التّكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان مبادرةً دوليّةً تديرها مجموعةٌ من المنظمات والأفراد من مختلف مناطق العالم. وينسّق مركز ضحايا التّعذيب هذا المشروع وينمّيه من خلال اثراء الخبرات وتوسيع نطاق العمل بصفته مبتكرًا لبرنامج التكتيكات الجديدة، وكمركز علاجي يدافع ويدعو لحماية حقوق الإنسان من خلال معالجة ضحايا التعذيب واعادة المجتمع المدني الى موقعة الريادي.
نأمل ان تكون هذه الكتيبات ذات فائدة لكم.

مع خالص التّحيّة والاحترام،
كايت كالش

المقدّمة

لقد توسّع برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان الذي طوّرته جمعيّة المرأة لمناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة، في 30 مدينةٍ في كافة المناطق في تركيا، وذلك منذ دخوله مرحلة التّطبيق التّجريبي في أحياء اسطنبول الفقيرة في السّنتين 1995 و1996. وقد شاركت أكثر من 4000 امرأة في هذا البرنامج بإعتباره البرنامج التّثقيفيّ الغير الرّسميّ والأكثر انتشارًا وشمولاً في مجال حقوق الإنسان في تركيا والمنطقة.

وفي إطار حقوق الإنسان، يبحث البرنامج التّثقيفيّ في الحقوق المدنيّة، والاقتصاديّة، والجنسيّة، والتّناسليّة، والتربية المراعية للجنسانيّة، وحقوق الطّفل، والعنف ضد المرأة، مع التّركيز على المنظّمات الشّعبيّة من أجل تنظيم التّغييرات الاجتماعيّة وتعبئتها.

بالإضافة إلى ورش عملٍ حول مهارات الاتّصال، يقدّم البرنامج الأدوات الضّروريّة لتطبيق الوعي النّقدي لحقوق الإنسان على أرض الواقع.

وتتداخل في هذا البرنامج مجالاتٌ متعدّدة منها القانون، والتّعليم، والشّؤون الجنسانيّة، وعلم النّفس، والتّطوّر الشّخصي والنّشاط السّياسي، ضمن وجهة نظرٍ متكاملة. كما أنّ منهجيّة البرنامج، ومقاربتها التّشاركيّة وبنيتها كمجموعةٍ مغلقةٍ، تشكّل عاملاً أساسيًّا في نجاح البرنامج مؤمّنةً جوًّا من الثّقة والتّضامن بين النساء.

ومن أجل الحفاظ على هذا التّواصل الكبير وتوسيعه، استعانت جمعيّة المرأة لمناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة، بموارد الدّولة من أجل تطبيق البرنامج في المراكز الإجتماعيّة. والواقع أنّ التّكتيك نشأ كعمليّة تعاونٍ واعدةٍ لامست نجاحًا أوّليًّا عندما وقّعت جمعيّة المرأة لمناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة بروتوكولاً مع المديريّة العامة للخدمات الاجتماعيّة في عام 1998 ويهدف إلى تطبيق برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان في تلك المراكز. ووفقًا للبروتوكول، تقوم الجمعيّة بإعداد عاملين اجتماعيّين ليصبحوا بدورهم مدرّبين في برنامج تثقيف المرأة حول حقوق الإنسان، عبر تطبيق البرنامج في المراكز الاجتماعيّة وفي جميع انحاء البلاد.

وأُسِّسَت هذه المراكز الاجتماعيّة التي ترعاها الحكومة وتدعمها في الأصل في مناطق تركيّة تعاني من خللٍ اجتماعيٍّ واقتصاديّ. وعلى خلاف الكثير من مؤسّسات الدّولة، لا تعمل هذه المراكز ببنيةٍ هرميّة من الأعلى إلى الأسفل. ومن خلال السّعي إلى تلبية احتياجات المجموعة، تقدّم هذه المراكز موقعًا لتطبيق برنامج تثقيف المرأة حول حقوق الإنسان. وبما أنّها مؤسّسات تابعة للدولة، من السّهل أن يتردّد إليها النّساء اللّواتي يواجهن معارضة من أزواجهنّ وعائلاتهنّ لتمضية الوقت في المركز الاجتماعي. لذلك أثبت هذا التّعاون نتيجته مثمرة وبطرق متعدّدة.

علاوةً على ذلك، نقدّم في هذه المذكّرة لمحةً عامّة عن نجاح برنامج تثقيف المرأة حول حقوق الإنسان، في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة على المستوى الشّعبي وفي تأدية دورٍ تحفيزيٍّ في التّغيّرات الاجتماعيّة. كما نبحث في تكتيك استخدام موارد الدّولة لتأمين التّثقيف في مجال حقوق الإنسان.

> ينظر اليها النّاس على أنّها امرأةٌ، ولا يفترض بها أن ترى الضوء أو تتعلم، ويجب أن تكون معصوبة العينين. لم أكن أدرك أنّ لي شخصيّتي وكياني، بل ليس لي إلّا واجباتي ولم أكن أؤدّي إلّا المهام المفروضة علي. وتحكّمها مفهوم العار والمحظورات في حياتي. غير أنّني في خلال دورة تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، أدركت أنّني شخصٌ، لا بل امرأةٌ تمتلك حقوقًا. كما أنّني تعلّمت التّواصل في أثناء هذه الدّورة. لقد تلقّيت تدريباتٍ وشاركت في دوراتٍ أخرى، ولكنّها لم تتكامل إلّا مع برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان، حيث بدأت المفاهيم تتّخذ مكانها المناسب. وفي أثناء هذه العمليّة، لحق التّغيير زوجي وبأبنائي أيضًا، وبدأوا بتقديري وبدعمي. فابنتي وأنا محظوظتان جدًّا لأننا تلقينا هذا التّدريب. وبعد أن تلقّيت تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان وجدت نفسي. فأنا مواطنةٌ وفردٌ ولي وجودي الخاص!
>
> *إليف، هريب مشتركة من اسطنبول*

فهم سياق التّكتيك:

حقوق الإنسان للمرأة في تركيا

أخذت جمعيّة المرأة لمناصرة حقوق المرأة على عاتقها بعد وقت وجيز من تأسيسها في 1994 و1996، بحثًا ميدانيًّا شاملًا في تركيا حول مسائل متعلّقة بحقوق الإنسان للمرأة.

وقد بيّن البحث أنّ غالبيّة النّساء لم يكنّ على علمٍ بحقوقهنّ القانونيّة والإنسانيّة الأساسيّة، وأنّهنّ افتقرنَ إلى المعرفة والمهارات التي تمكّنهنّ من الوصول إلى آليّاتٍ لتنفيذ هذه الحقوق. فنشأت فجوةٌ هائلة بين قوانين المساواة المدوّنة على الورق والممارسات اليوميّة التي سيطرت على حياة النّساء. وتمّ تطوير برنامج تثقيف المرأة حول حقوق الإنسان كأداةٍ لمواجهة هذه المشاكل،

وقد نشأ على أساس أنّ وعي المرأة لحقوقها كما تحدّده التّشريعات الوطنيّة والوثائق الدّوليّة وتسلّحها بالمعرفة والمهارات لإدراك حقوقها هذه، سيمكّنانها من ابتكار استراتيجيّاتٍ خاصّة بها، بغية تخطّي التّمييز وانتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرّض لها ولكي تصبح عاملاً فعّالاً في التّغيير الاجتماعي.

أنا أوّل فتاةٍ ارتادت المدرسة في عائلتي. لقد أنهيت مرحلة التّعليم الابتدائي ولكن لم يُسمح لي بالدّخول إلى مرحلة التّعليم المتوسّط وأجبرتني عائلتي على الزّواج من ابن عمّي. ولم أتمكّن طوال حياتي من اجتياز عتبة باب المنزل عندما أرغب في ذلك. لقد اكتشفت برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان بعد أن أنجبت طفلي السّادس. فتغيّرت بعد ذلك حياتي العائليّة وحياتي الاجتماعيّة. وبدأت أحدّث كلّ امرأةٍ أعرفها عن هذا التّدريب وعن حقوقنا. وقد أدركت انني أملك حقوقي الخاصّة بصفتي امرأةً وأمًّا، ومن حقي معرفة تلك الحقوق. فبدأنا العمل كفريقٍ بعد انتهاء تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان، وعندما بدأنا هذا العمل لأوّل مرّةٍ لم يكن لدينا قاعة، وكنّا نحضّر الشّموع من البيت، ولكنّنا عدنا واستأجرنا متجرًا صغيرًا. في الماضي، بالكاد كنت قادرةً على الخروج من المنزل، ولكنّي الآن أتحدّث عن إجراء اتّصالاتٍ مع وزارة الصّناعة والتّجارة، ومديريّة الشّؤون الثّقافيّة، ومديريّة المدينة والشّركات الخاصّة. ويكمن هدفنا في تعزيز الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتوعية المرأة في ديار بكر، وفي إشراكها في عمليّة الإنتاج وإخراجها من المنزل. لقد فتحت لنا الأبواب على مصرعيها ، وحصلت على وظيفةٍ وعلى فريقٍ أعمل معه وقد وضعنا أهدافًا وخططًا. وها أنا أمثّل فريقي في اسطنبول.
مسايير، مشتركة من ديار بكر،

تخضع تركيا وبشكل استثنائي لقانونٍ علمانيٍّ، فنشوء الجمهوريّة التّركيّة في العام 1923 أنهى نظام الامبراطوريّة العثمانيّة التي تطبّق فيها القوانين المتوازية وأسّس نظامًا قانونيًّا موحّدًا، مقياسيًّا وعلمانيًّا منقولًا عن النّظام القانوني في اوروبا.

أمّا القانون المدني التّركي المنقول عن القانون المدني السويسري والمعتمد منذ العام 1926، فأبطل تعدّد الزّوجات ومنح المرأة حقوقًا متساوية في حالات الطّلاق وحضانة الأطفال والميراث. وقد ألغى إصلاح القانون المدني التركي في العام 2001 سلطة الرّجل في الزّواج وأسّس المساواة الكاملة بين الرّجل والمرأة في الأسرة، كنتيجةٍ لحملةٍ وطنيّةٍ واسعةٍ قادتها الحركة النّسوية التّركيّة. وحصلت النّساء في تركيا على حقّ الاقتراع والتّرشّح للانتخابات منذ العام 1934. ومؤخّرًا أدّى إصلاح القانون المدني التركي في العام 2004 إلى تعديلاتٍ ملحوظةٍ تحمي حقوق المراة الجنسيّة، والجسديّة والإنجابيّة، كما ألغى التّمييز ضدّ النّساء العذارى وغير العذارى والمتزوّجات وغير المتزوّجات أو التّمييز فيما بينهنّ. وحذف عددٌ من الأحكام التي تشرّع انتهاك حقوق الإنسان للمراة من القانون الجديد، مما شكل إنجازًا للجمعيّات النّسائيّة.

ولكن على الرّغم من قوانين المساوات المدوّنة على الورق ومكتسبات النّساء في تركيا في العقد المنصرم، لا يزال التّمييز ضدّ النّساء والفتيات قائمًا. وعلى الرّغم من تركيز الدّولة المتزايد على حقوق الإنسان على مرّ العشرين سنة الأخيرة، ومن تأثير محاولة الانضمام للإتحاد الأوروبي، لم تصبح حقوق الإنسان للمرأة والمساواة الكاملة بين الجنسين من أولويّات جدول أعمال الدّولة أو السّياسة العامّة.

لا تزال أدوار الكثير من النّساء تقتصر على ان تكون ابنة، او زّوجة أو الأمّ، والتي تحدّ من حقوقهنّ الإنسانيّة. كما استمرت العديد من الممارسات العرفيّة التي تناقض التّشريعات الوطنيّة ومبادئ حقوق الإنسان العالميّة، في السّيطرة على حياة المرأة. وتواصل الممارسات العرفيّة على غرار الزّواج المبكر والزّواج بالإكراه، وجرائم الشّرف والزّواج مقابل المهر، ولا تزال البنى الاجتماعيّة الأبويّة تنتهك حقوق الإنسان للمرأة ومنها الحقّ في التّعليم، والعمل، والتّنقّل، والسّلامة والاستقلاليّة البدنية والجنسية.

وبالرّغم من أنّ التّعليم الأساسي إلزاميٌّ في تركيا، تبيّن الإحصاءات الوطنيّة الرّسميّة أنّ ابتداءً من العام 2000، 19.4 في المئة من النّساء في تركيا أميّات. وأظهر بحثٌ أجرته جمعيّة المراة في مناصرة حقوق الإنسان للمرأة – أساليب جديدة في "عمرانية" وهي منطقة سكنيّة فقيرة في اسطنبول، أنّه بينما لا تحتاج النّساء المتزوّجات إلى موافقة أزواجهنّ من أجل العمل، تبقى 50% من النّساء المتزوّجات المقيمات في "عمرانية" غير قادراتٍ على العمل لأنّ أزواجهنّ لا يسمحون لهنّ بذلك. وتبيّن الإحصاءات الوطنيّة أنّ مشاركة المرأة قي اليد العاملة والمجال السّياسي محدودةٌ جدًّا وتشير إلى التّحدّيات التي تواجه وجود المرأة في المجال العام. بالإضافة إلى ذلك، 4% من أعضاء البرلمان الوطني هم من النّساء، وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة الوطنيّة 18.5% في المدن التركيّة.

وأظهر بحثٌ ميدانيٌّ آخر أجرته جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة في شرق تركيا وجنوبها في 1996 و1997 أنّ 51% من النّساء تزوّجن قسرًا على الرّغم من أنّ القانون ينصّ على أن تشكّل الموافقة المتبادلة شرطًا مسبقًا للزّواج. وبالرّغم من أنّ القانون المدني التّركي ينصّ على المساواة في حقوق الميراث بين الرّجل والمرأة، أبلغت 61% من النّساء في شرق تركيا أنّ القوانين العرفيّة تمنعهنّ من الحصول على الميراث.

لقد طوّرت جمعيّة المرأة لمناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة ، برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان من أجل إنشاء خلفيّةٍ شاملة لقضايا حقوق الإنسان للمرأة والحقوق القانونيّة في تركيا، وبناء وعيٍ نقديٍّ يسمح للمرأة بإدراك حقوقها وتطبيقها في حياتها اليوميّة وذلك في المجالين العام والخاص.

كيف تطوّر التّكتيك؟:

البدايات، 1995-1998

جرى التّطبيق التّجريبي الأوّل لبرنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان في 1995-1996 في عمرانية وهي منطقة فقيرة في اسطنبول نزح إليها عددٌ كبير من النّاس، وذلك بالتّعاون مع مركز عمرانية لحقوق المرأة، المنظّمة الوحيدة الغير حكوميّة الشّعبيّة لحقوق المرأة في اسطنبول آنذاك. وقدّمت جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة دوراتٍ تدريبيّة ومراقبةً للمدرّبين، وكانت ردّة فعل المشتركين والمدرّبين إيجابيّة للغاية. أمّا التّصوّرات المسبقة بأنّ الفقر قد يشكّل عائقًا أمام تحقيق حقوق الإنسان، وبأنّ النّساء لن تستقطبهنّ البرنامج، فتبيّن أنّها خاطئة.

ثمّ جرى تطبيقٌ تجريبيٌّ ثانٍ في جنوب شرق تركيا، وفي الوقت نفسه ألهمنا نجاح التّجربة الأولى لتطوير كتيّب إرشادات تدريبي. وقام فريقٌ من خمسة خبراء من خلفيّات أكاديميّة مختلفة بتحضير كتيب نشر على نطاق واسع. ويحتوي الكتيّب الذي يستهدف مدرّبي برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، على معلومات عن الخلفيّة، ونشاطاتٍ ومبادئ توجيهيّة لكلّ جزءٍ من الأجزاء السّتّ عشر، بالإضافة إلى تعليماتٍ للمدرّبين وملحقٍ لكلّ قسمٍ يضمّ أوراق معلوماتٍ خاصّة بالمشتركات. وبعد نشر الكتيّب في العام 1988، تَبعه عددٌ من المواد ومنها *حان الوقت لتقولي لا* ، شريطٌ مصوّرٌ حول العنف المنزلي أنتجته جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة، وسلسلة *لدينا حقوق*، وكتيّب مصوّر تعليمي عن حقوق المرأة القانونيّة، والإنجابيّة والجنسيّة الموجّهة للنّساء اللواتي يعانين من انخفاض في مستوى التعليم، ومقالات حول البحث الإجرائي لجمعية "المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة.

ولكن على الرّغم من ردّة فعل المشتركات الإيجابيّة حول كيف غيّر برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان حياتهنّ، ومحتوى البرنامج السّليم الذي تمّ تطويره ووضعه مع مرور الوقت استجابةً لردود المشتركات، إلا أنهم واجهوا المصاعب في إيجاد الوسائل لتوسيع البرنامج والاستمرار به. وكان برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان برنامجًا شاملاً مدّته ستّة عشر أسبوعًا، وأجري بإشرافٍ حثيث. وتعيّن على منسّقي المجموعة أن يتلقّوا تدريبًا شديدًا من أجل إدارة المجموعات وفهم المنظور الجنساني. وتتطلّب ضمانة استمرار البرنامج من جمعيّة المرأة لمناصرة حقوق المرأة بذل جهودٍ كبيرة وتكريس الوقت والموارد. كما أنّ التّعاون مع المنظّمات غير الحكوميّة حصر مجال البرنامج للتوسع في مدن اخرى ، وواجه شركاؤنا من المنظّمات غير الحكوميّة مشاكل تمويليّة جعلت

تنفيذ البرنامج مهمّةً صعبة. وعلاوةً على ذلك، افتقر شركؤنا من المنظّمات الغير حكوميّة إلى الموارد البشريّة المؤهّلة لقيادة أعمال المجموعة المكثّفة وبات من الصّعب تأسيس نوعيّة البرنامج والمحافظة عليها.

مواجهة تحدّيات الاستمرار: تطوير الشّراكة مع وكالات حكوميّة

فيما كنّا نبحث عن حلٍّ لمشكلة الانتشار، وجدنا أنّ المديريّة العامّة للخدمات الاجتماعيّة في طور تأسيس مراكز اجتماعيّة في كلّ تركيا. وعلى الرّغم من أنّ الشراكة بين الدّولة والمنظّمة غير الحكوميّة وبشكلٍ خاص منظّمة نسائيّة لم يكن بالأمر المألوف آنذاك، أعرب مدير الخدمات الاجتماعيّة عن اهتمامه ببرنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، علمًا بأنّه مرشدٌ اجتماعيٌّ.

وقبل المضيّ قدمًا بحثنا في حسنات هذه الشّراكة وسيّئاتها وقيّمناها. وسررنا لاكتشاف أنّ المراكز أسّسَت أوّلًا في مناطق متضرّرة، ولا تعمل كمؤسّسات هرميّة من الأعلى إلى الأسفل وتلبّي احتياجات المجتمع.

و بعدئذٍ قامت بتأمين مواقع ملائمة جدًّا لتنفيذ برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان. فضلًا عن أنّها متاحةً للنّساء اللّواتي نسعى للوصول إليهنّ، بما أنّ الأزواج والعائلات نادرًا ما يعترضون على فكرة تمضية المرأة الوقت في مركزٍ اجتماعيّ.

أمّا إحدى حسنات هذا التّعاون الواضحة منذ البداية، فتكمن في أنّنا سنتمكّن من تدريب مرشدين اجتماعيّين للمجموعة كمدرّبين في برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، علمًا أنّهم يتمتّعون بخلفيّةٍ تعليميّةٍ ومهنيّةٍ للعمل الجماعي التّشاركيّ مع مجموعاتٍ متضرّرة. فقد سلّح العمل في المراكز طاقم العمل بمعلومات عن النّساء في المجموعة واحتياجاتهنّ. وبما أنّ المرشدين الاجتماعيّين واصلوا عملهم في المراكز، تمكّنت النّساء المشاركات في البرنامج من العودة بعد انتهاءه للحصول على الدّعم المستمرّ. وتجسيدًا للحسنات المتبادلة النّاتجة عن الشّراكة، وجد المدرّبون برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان مفيدًا لعملهم بشكلٍ كبير، وأصبحت المشتركات في هذا البرنامج ناشطاتٍ في مراكزهنّ الاجتماعيّة.

وقد ساعدنا نشوء هذه المراكز الاجتماعيّة في تركيا على مواجهة تحدي الانتشار. ووقّعنا في العام 1988 بروتوكولاً مع المديريّة العامّة، وبما أنّه طُبِّق في جميع المراكز، استطعنا تحديد مراكز جديدة وتوظيف مدرّبين جدد. لقد خضع ما يقارب 115 مرشدًا اجتماعيًّا للتدريبٍ ليصبحوا مدرّبين في الدّورات الخمسة التي قادتها جمعيّة "المرأة في مناصرة حقوق المرأة" منذ عام 1998. وفي عام 2004، طبّق البرنامج في 30 مقاطعة تمتدّ على المناطق الجغرافيّة السّبعة في تركيا، وفي أكثر من 45 مركزًا ووصل التدريب إلى أكثر من 4000 امرأة. إنّ هذا البرنامج التّثقيفي الشّامل وغير الرّسمي هو الأوّل من نوعه في مجال حقوق الإنسان في تركيا وعلى امتدادٍ واسع النّطاق.

لقد أبصر تعاوننا مع المديريّة العامّة للخدمات الاجتماعيّة النّور عندما كان التّكتّل الدّيمقراطي الاشتراكي يشكّل الأكثريّة في الحكومة، والوزارة التي تترأس الخدمات الاجتماعيّة يقودها وزيرٌ ينتمي إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي، ومدير الخدمات الاجتماعيّة الذي تمّ تعيينه كان خبيرًا في هذا المجال وينتمي إلى الحزب الديمقراطي الاشتراكي. ونظرًا لذلك، تطلّعت الإدارة وصناع القرار إلى هذه الشّراكة بإيجابيّة.

وفي غضون ذلك، بدأت المديريّة العامّة تؤسّس مراكز

بدأت أتناقش مع أسرتي وأصدقائي حول الأمور التي تحدّثنا عنها وتعلّمناها في تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان، وحاولت أيضًا إدخال هذه الأمور حيّز التّنفيذ. فبعد الدورة التّدريبيّة استعدت ثقتي بنفسي وتعلّمت أنّ لي حقوقٌ وباستطاعتي الاستفادة منها. وأدركت أنّ طاعتي الدّائمة لكلّ ما يطلب زوجي أمرٌ باطلٌ. واليوم، بدأت أفكاري وقراراتي تؤخذ على محمل الجدّ ايضاً. فعند الضّرورة أتجادل مع زوجي وأنتقده. كما بدأت علاقتي بالأسرة تتغيّر، فباتوا يحترمونني ويقدّرون أفكاري ويساعدونني في الأعمال المنزليّة. وأصبح هدفي أن أكون نافعةً بالدّرجة الأولى لنفسي وثمّ لمجتمعي. لا يتهافت الجميع لتلقّي هذا التّدريب، لذلك إنني أبذل قصارى جهدي لإعلام الأخريات. إنّ تقديم تدريبٍ للمرأة في مجال حقوق الإنسان في حيّ أنور لأمرٌ عظيمٌ، ولكنّ عمليّة تغيير الناس تجري ببطءٍ وتحتاج إلى وقت. لم أكن دائمًا تلك المرأة صاحبة المبادرة أو الاجتماعيّة والتي تعرف حقوقها. وكما قلت أعلاه، إنّ ثقتي بنفسي ازدادت بعد أن شاركت في برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان.

لي صديقاتٌ اختبرن العنف المنزلي. وأخبرتهنّ أنهنّ يتمتّعن بالحقوق وأنّه باستطاعتهنّ الدّفاع عن تلك الحقوق. فالبعض منهنّ قصدن مركز الشّرطة لطلب المساعدة، غير أنّ ضابط الشّرطة هناك قال لهنّ: "الزّوجان يتخاصمان ثمّ يتصالحان، لا يمكننا التّدخّل بينهما" وأرسلهنّ إلى منازلهنّ. الشّرطة تقع عليها مسؤوليّاتٌ معيّنة، فيجب أن ترسل المرأة إلى المستشفى على سبيل المثال وأن ترى طبيبًا. وينبغي أن يبلّغ الجميع عن واجبات مركز الشّرطة ومسؤوليّاته. وبما أنّنا لم نكن نعرف حقوقنا كنساءٍ لم نستطع صيانتها. ولكنّ هذا الوضع تغيّر بعد برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان. فالآن صرت أقصد مركز الشّرطة مع صديقاتي اللّواتي تعرّضن للعنف المنزلي وأقول للضّابط: "يجب أن تتّخذوا إجراءاتٍ اتجاه ما يحدث، سنطالب بما هو لنا بحق، ويفترض بك أن ترشدنا." أصبحت أتكلّم معهم بهذا الأسلوب الآن. واليوم بات الضّباط في مركز الشّرطة يدركون مسؤوليّاتهم أكثر.

سيميل، مشتركة في برنامج تثقيف المراة في مجال حقوق الإنسان

اجتماعيّة وقاد مدير الشّؤون الاجتماعيّة هذه المبادرة. وبما أنّه يبحث عن برامج من شأنها دعم نشاطات المراكز وتعزيزها، عبّر عن حماسته حين طرحنا عليه "برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان" وعن اهتمامه بمعرفة كيف اعتبرنا أنّ البرنامج من شأنه أن يساهم في تحديد الأهداف. فكان من الضّروري أن يحقّق هذا البرنامج نجاحًا ملحوظًا في التّطبيقات التّجريبيّة وأن يكون مكتملاً مع مواد تدريبيّة مكتوبة وبصريّة، تتضمّن كتيّبًا خاص بالمدرّب من 300 صفحة.

لذلك شكّل توقيع البروتوكول نتيجة استراتيجيّاتٍ مدروسةٍ وظروفٍ مؤاتية. ومن خلال بناء شراكةٍ مع الدّولة كان لا بدّ من الاستفادة من جوٍّ سياسيٍّ يتصاعد نسبيًّا مع تحديد الأفراد المناسبين لإجراء هذا التّعاون. ومن أجل تأمين تواصلٍ واسع النّطاق، كان من الضّروريّ توقيع البروتوكول مع الوكالة المركزيّة الحاكمة، الأمر الذي سمح لنا بالحصول على موافقةٍ شاملة لعملنا بدلاً من موافقاتٍ فرديّةٍ لكلّ مركزٍ. كما توجّب الاتّفاق على أحكام البروتوكول (أي مدّته)، وعلى تحكّمنا بالمضمون، وتنفيذ البرنامج والإشراف عليه وكيفيّة دمج برنامج تثقيف المرأة مع برامج المراكز منذ البداية.

لقد ولدت في سيفاس وترعرعت فيها (مدينة في شرق تركيا). وعلّمنا مجتمعُنا، وأجدادُنا بما فيهم أمّي، أنّنا، الفتيات والنّساء، مواطنون ننتمي دائمًا إلى الطّبقة الثّانية. ولكن عندما انتقلنا للعيش في شنق قلعة (مدينةٌ في شمال غرب تركيا)، شاركت في برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان. وفي خلال التّدريب، بدأت أعترف بنفسي أوّلاً كامرأةٍ وليس كشخصٍ من الطّبقة الثّانية. وكان للاعتراف بنفسي كامرأةٍ، وككائنٍ بشريٍّ وكفردٍ، تأثيره الكبير في علاقاتي مع أسرتي وحلقتي الاجتماعيّة. والأهمّ أنّ هذا الاعتراف أثّر في إدراكي لذاتي. إذ أصبحت امرأةً وشخصًا يثق بنفسه وأكثر تحرّرًا. وقرّرت أن تكون لي مهنةٌ، وأريد أن أجد وظيفةً لألبّي احتياجاتي ورغباتي الخاصّة.

سيناي، مشتركة في برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان من شنق قلعة

وبعد توقيع البروتوكول اتّسع نطاق برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان بشكلٍ سريع. وبصفتنا جمعيّة "المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة"، أجرينا دوراتٍ تدريبيّة مدّتها عشر أيّامٍ للمدرّبين (في 1998، و2000 و2002) مع مجموعاتٍ مختارةٍ من المرشدين الاجتماعيّين الذين طبّقوا البرنامج على أرض الواقع بشكل مستمرّ. وبهذه الطّريقة، توسّع نطاق البرنامج واتّخذ طابعًا مؤسسيًّا مع مرور الزّمن وزيادة في الخبرة.

وفي خلال سنواتٍ عدّة من التّنفيذ، وردّات فعل المجموعات والمدرّبين والتقييم الذي قامت به جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة، قَسّم مفهوم برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان إلى المراحل الخمسة الآتية.

المرحلة الأولى:
تطوير بروتوكول الشّراكة

إنّ الخطوة الأوليّة في هذه المرحلة مهمّة للغاية: تحديد الشّريك المناسب وتقسيم الاستراتيجيّات من أجل تعاونٍ مستدام. وفي حالتنا، كانت أهميّة الحفاظ على جودة البرنامج والتّأكّد من أن يبلغ عدد الأشخاص المحدّد، بأهميّة الاستدامة والتّوسّع. وتبيّن إذًا أنّ رؤية المديريّة العامّة للخدمات الاجتماعيّة في ذلك الوقت تناسبنا. فقد أضافت شراكتنا الطّويلة الأمد مع وكالةٍ حكوميّة في المؤسّسات الحكوميّة المحليّة، نوعًا من الشّرعيّة على البرنامج، ولكنّنا استطعنا الحفاظ على الاستقلاليّة التّامّة وعلى قوّة الإشراف على محتوى البرنامج وتنفيذه.

وقد ساهمت المراكز الاجتماعيّة والمرشدون الاجتماعيّون من خلال البروتوكول بشكلٍ كبير في برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، سامحةً لنا بالوصول إلى كلٍّ من المدرّبين والمجموعات المستهدفة. ومع دمج البرنامج إلى خدمات المراكز الاجتماعيّة حصلنا على مكانٍ وموارد مناسبة وكافية.

المرحلة الثّانية: تدريب المدرّب
في هذه المرحلة يدرّب فريقُ جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة، مرشدين اجتماعيّين ومدرّبين آخرين محتملين، ويتمّ اختيار كلٍّ منهم بعناية. وتعيّن أوّلًا إدارة الشّؤون الجنسانيّة مرشّحين من بين المرشدين الاجتماعيّين في المراكز الاجتماعيّة، كما يمكن أن يوصي المدرّبون الحاليّون بالمرشّحين. ثمّ نراجع اللّائحة ونجري مقابلاتٍ مع المرشّحين عبر الاتّصالات الهاتفيّة، ونحصل على مراجع من مدرّبين آخرين ومن الإدارة. وتشمل معاييرنا الرّغبة في تطبيق برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان على أساسٍ مستمر وطويل الأمد، اضافة للإهتمام الشّديد بقضايا حقوق الإنسان

وحقوق المرأة، والخبرة في إدارة دوراتٍ تدريبية للمجموعة. وبعد المقابلة نصيغ لائحة المشتركات في شكلٍ نهائي لتدريب المدرّب.

تشكّل الدّورة التّدريبيّة الممتدّة على عشر أيّامٍ تطبيقًا مكثّفًا لبرنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، وتتضمّن أيضًا دوراتٍ عن التّسهيل، والتّواصل، والمساواة بين الجنسين ومواضيع أخرى. وبما أنّ المدرّبين يخضعون لتجربتهم الأولى كمشتركين في مجموعة، يحصلون على معلومات عن موضوع البرنامج ومنهجيّته، ويتعلّمون كيف ييسرون التّدريب من خلال دراسة حقوقهم الخاصّة والبحث في تجاربهم الخاصّة، وتطوير خطط عملٍ لتنفيذ تدريبهم في مراكزهم الخاصّة. وحين يستلمون الشهادة كمدربين في نهاية التّدريب، يصبحون مؤهّلين على تنفيذ برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلّي. ويتوقّع منهم أن يلتزموا بتنفيذ برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان ميدانيًّا، وبمعدّل تدريب مجموعتين سنويًّا.

المرحلة الثّالثة: التّنفيذ الميداني

يشكّل مدرّبون موثوقون مجموعاتٍ لبرنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان في مراكز اجتماعيّة، مؤلّفين مجموعاتٍ مغلقة[1] تضمّ ما بين 20 الى 30 امرأةً من المجتمعات المحلّية. وتجتمع كلّ مجموعةٍ مرّةً كلّ أسبوعٍ لمدّة 16 أسبوعًا في دوراتٍ مدّتها نصف يومٍ حول نماذج مختلفة، ثمّ تحصل المشتركات اللّواتي ينهين البرنامج على شهادات. وتزوّد جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة المجموعات بمواد التّدريب وترسل لها رسالةً إخباريّة شهريّة لتربطهم ببعضهم البعض وبجمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة، وبالحركات النّسائيّة الوطنيّة والدّوليّة، وتؤمّن الإشراف والدّعم من خلال القيام بزياراتٍ إلى المواقع وإجراء اتّصالاتٍ هاتفيّة.

المرحلة الرّابعة: الرّصد والتّقييم

يشكّل الرّصد والتّقييم جزءً لا يتجزّأ من تطبيق برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان. فتنظّم جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة اجتماعات تقييمٍ دوريّة مع المدرّبين كما تجري زيارات مراقبة ميدانيّة. بالإضافة إلى ذلك، تجري تدريباتٍ حول الإصلاحات القانونيّة الأخيرة وقضايا حقوق الإنسان الحاليّة، ووفقًا لذلك تتجدّد مواد التّدريب وتنشر.

أرسلت كعروسٍ إلى أقاربي الذين يعيشون في قرية كركوكان (ايلازيج). كان المكان معزولاً وحتى لا يوجد جيرانٌ. وعندما انتقلنا إلى إزمير، قصدت المركز الاجتماعي لأنّني كنت أواجه العنف المنزليّ. فبدأت المشاركة في برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان. وفي خلال خمس عشرة سنة من الزّواج، قاسيت وعانيت من القمع الجسدي من زوجي وأسرته.

وسمعت في مكان عملي عن النشاطات التي تقام في المركز الإجتماعي وجئت إلى هنا وشاركت في برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان. وفي التّدريب بدأت أقاوم زوجي، وسمعت عن مؤسّسة السقف البنفسجي لملجأ النساء. فأدركت أنّ المرأة تتمتّع بالحقوق أيضًا. فقلت أنّ لي حقوقٌ وأنّني لا أستحقّ هذا العنف. أنا متزوّجةٌ منذ عشرين سنةً، وفي السنين الخمسة الأخيرة أصبحت أعيش كسيّدةٍ محترمة. لقد عانيت الأمرّين لأحدث هذا التّغيير بنفسي. فقد تغيّرت هنا، أثناء برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان.

لم يكن زوجي السّبب الوحيد للعنف الذي تعرّضت له، بل يتعلّق الامر بمحيطه وبالمجتمع بكامله. فالنّاس يتأثّرون بمحيطهم. وحين تحدثت مع زوجي تغيّرت الأمور مع الوقت. وبات زوجي يقول لي الآن: "أنا فخورٌ بك". فأسأله كيف تفتخر بي اليوم بعدما كنت اقوم بكلّ ما تطلبه منّي من دون أن أقاوم سوء معاملتك؟ فهم أنّني أدافع عن حقّي كامرأةٍ. حتّى أنّه زار مجموعتنا لتدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان المؤلّفة من 10 نساءٍ وقال: "إنّني فخورٌ بزوجتي، وما فعلته كان خطأ".

وبعد برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان، تحسّن التّواصل بيني وبين أولادي، وإنّنا نختبر أمور جميلة مع زوجي. ومنذ سنتين حتى الآن لم يلمس شعرةً واحدة من رأسي. فبالنّسبة إليّ تبدو الأيّام الخوالي كمشاهد من فيلمٍ ما. حتّى أنّني لا أذرف دمعةً واحدة حين أتذكّرها لأنّني لا أستطيع أن أصدّق بأنني عشت تلك الأمور بالفعل. فلو كنت أفكّر بالطريقة التي أفكّر بها اليوم لما تحمّلت شيئًا منها، لغادرت وهربت. غير انني لم أكن أعلم شيئًا آنذاك، كنت وحيدةً.

الآن تغيّر الوضع بالكامل. فأريد أن أعيش. وزوجي يحترمني ككائنٍ بشريّ، كامرأةٍ. وأريد أن أشارك في كلّ نشاطٍ أستطيع المشاركة به، وأريد أن أسافر. أريد ان أعمل من جديد، وانا أبحث عن وظيفةٍ. لقد مللت لأنني لا أعمل منذ سنةٍ ونصف، غير أنني أشعر بالسّلام لأنّ العنف لم يعد موجودًا. وأطفالي يترعرعون في جوٍّ مناسب، لا صراخ ولا ضرب ولا دماء فيه. أصبحت الآن امرأةً أخرى.

[1] في عمليّة تشكيل المجموعة المغلقة، يتمّ اختيار المشتركات في البداية ولا يقبل اضافة أيّ فردٍ جديدٍ في خلال الفترة الزّمنيّة المحدّدة مسبقًا لإجراء العمليّة. أمّا عمليّات تشكيل المجموعات المفتوحة فتسمح بانضمام أفراد جدد وتجرى ضمن فترةٍ زمنيّة غير محدّدةٍ أيضًا.

إنّنا نعيش في العاصمة، ولكنّنا لا ندري ماذا يجري في هذا البلد. ففي أيّامنا لم نكن قادرين على الدّفاع عن حقوقنا، وتربّينا على الجهل. لا أريد لابنتي، وابني أو كِنّتي أن يختبروا ما مررت به. ويجب أن أحقّق ذلك. لقد رأيته في برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان. وقد تغير زوجي أيضًا، ولكنّ الأمر لا يقتصر على زوجي فحسب، فالمجتمع بكامله عليه أن يتغيّر. وسيحدث ذلك في الوقت المناسب. والأهمّ من كلّ هذا هم أنّني أعيش من أجل نفسي. لم أكن أعترف بوجودي الفرديّ الخاص وبرغباتي، وكنت قد نسيت النّاس في الخارج وكيف أتحدّث معهم. امّا الآن فأنا أسافر وأتكلّم على رغباتي ، وأكتب بحريّةٍ ومن دون خوف.

تركان، مشتركة من أنقرة، أناطوليا الوسطى

المرحلة الخامسة: تنظيم القواعد الشّعبيّة النّسائيّة كمبادراتٍ منبثقة من برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان

يكمن أحد الأهداف الأساسيّة لبرنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان في تشكيل حافزٍ للتّغيير عن طريق تشجيع النّساء على العمل الجماعي، ومساعدتهنَّ في التنظيم على المستوى الشّعبي بغية تعزيز احتياجاتهنّ الخاصّة. وتسمح هذه الجهود المشتركة بتعزيز حقوق الإنسان عبر طرق أكثر استدامةً وفعاليّة. وحتّى الآن برزت أكثر من 15 مبادرةً محليّة في 10 مدن. ومن أجل دعم هذا العمل، تقوم جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة، بربط المشتركات بمجموعاتٍ محليّة ووطنيّة أخرى، وتؤمّن الدّعم والنّصائح حول تدعيم شبكة العلاقات، وجمع التّبرّعات وبناء القدرات، وتساعد المجموعات على الاندماج بالحركة النّسائيّة الوطنيّة. كما تنظّم اجتماعاتٍ وتدريباتٍ إقليميّة للمنظّمات الشّعبيّة النّشئة.

العِبَر المستخلصة: الحفاظ على النّجاح

يستند نجاح برنامج تثقيف المراة في مجال حقوق الإنسان على عددٍ من العوامل المتكاملة والمتعلّقة بكلٍّ من منهجيّة البرنامج ومحتواه.

أوّلاً، إنّ طبيعة البرنامج الشّاملة والمتكاملة والتي تعكس عدم قابليّة حقوق الإنسان للخضوع إلى التّجزئة، تؤمّن إطار عملٍ أساسيٍّ لتعزيز حقوق المرأة. وبما أنّ انتهاكات حقوق المرأة تحدث تماشيًا مع التّمييز، يسمح برنامجنا الشامل للمرأة بتخطّي التّمييز الذي تواجهه في مجالاتٍ متعدّدة.

كما أنّ طبيعة المشاركة التي يتّصف بها البرنامج، تسمح للمرأة باكتشاف حقوق الإنسان الخاصّة بها من خلال التجارب الشخصيّة، بفسح المجال لربط المفاهيم العالميّة والتّشريعات الوطنيّة بأوضاع ومواقع خاصّة. وتسمح مدّة البرنامج المجال أمام المشتركات لتطوير إحساس التّضامن ولفهم أنّ التّمييز والانتهاكات التي التي يواجهنها ليست فريدة من نوعها، وأنّهنّ لسن وحدهنَّ في هذا الصّراع الهادف إلى تحصيل حقوقهنَّ.

وعلاوةً على ذلك، تسمح الاجتماعات الأسبوعيّة والبرنامج المؤلّف من ستّة عشر نموذجًا للنّساء باستيعاب المعرفة والمهارات اللاتي اكتسبنها. ولديهنّ الوقت والمكان لتطبيق ما اكتسبنه في برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، ولمشاركة النّتائج.
كما أنّ العمل في مجموعةٍ يسمح لهنّ بالتّعبير عن تجاربهنّ واحتياجاتهنّ الفرديّة، فيما يكتسبن وعيًا للتّواصل المتأصّل بين تجاربهنّ الفرديّة وانتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرّض لها النّساء بالإجمال. وتمكّنهنّ من تطوير الاستراتيجيّات عبر مساعدة المشتركات في المجموعة من أجل مواجهة مشاكلهنّ الخاصّة، فيما يصغين إلى أخريات ويساعدنهنَّ في المقابل. وبالنّسبة إلى الكثير من النّساء، تكمن الخطوة الأولى نحو اكتساب الحقوق في إدراك أنّ المشاكل متأصّلةٌ لا في القضايا الخاصّة، بل في القضايا الاجتماعيّة.

وفيما تبحث النّساء عن استراتيجيّاتٍ لتطبيق معارفهنَّ الجديدة في حياتهنَّ، يتلقّين الدّعم من المدرّب ومن المشتركات مثيلاتهنّ. كما يطوّرن تكتيكاتٍ مشتركة للتّعامل مع ردّات الفعل السّلبيّة من الآخرين، ولتجنّب انتهاكات حقوق الإنسان المشتركة في مجتمعاتهنّ، ويصبحن على وعيٍ بأهميّة العمل المنظّم. وبما أنّ البرنامج يوفّر الوقت للنّساء ليختبرن التّغيّرات التي تطرأ على سلوكهنّ وتصرّفاتهنّ الخاصّة، يمكنهنّ تقييم هذه التّغيّرات ضمن المجموعة ومشاركة العقبات والنّجاح من خلالها. وتبقى عمليّة اكتساب الحقوق تدريجيّة وجوهريّة، بما أنّ فرصة نقل التّوعية بين مناقشة المجموعة وحياتها وممارساتها اليوميّة.

وقد ساهمت شراكتنا مع الخدمات الاجتماعيّة والمراكز الاجتماعيّة في نجاح البرنامج بشكلٍ ملحوظٍ، مؤمّنةً توسّعه واستدامته، وسامحةً لنا بتدريب مرشدين اجتماعيّين كفوئين ليصبحوا مدرّبين. وتستطيع المشتركات أن يعدن إلى المراكز

الاجتماعيّة والمدرّبين من جديدٍ للحصول على دعمٍ أكبر، كما أنّ مواقع اللّقاء تساعد على تقوية العلاقات مع نساء أخريات ومع المجتمع. وحتّى على الصّعيد المحلّي لا يتمّ تطبيق البرنامج في أماكن فارغة.

وشكّل تكريس المدرّبين أنفسهم للعمل، حافزًا مهمًّا، أمّا جهودهم المبذولة في شمل أصحاب المهن كرجال الشّرطة، والأساتذة والقابلات فوسّعت تأثير البرنامج بشكل اوسع.

وأخيرًا، إنّ نجاح برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، مرتبطٌ أيضًا بالمراقبة والإشراف الشّديدين المؤمّنين من جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة. وبينما تشعر المشتركات أنّهنّ جزءٌ من صراعٍ أوسع لحقوق المرأة، يستطعنَ أيضًا الحصول على الدّعم وبناء القدرات على المستوى المحلّي. وتعمل جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة، كشريكٍ متساوٍ من خلال التّدريب وعمليّة تنظيم القاعدة الشّعبيّة، مؤمّنةً للمشتركات والمجموعات الموقع للعمل، ولتنظيم استراتيجيّاتهنّ الخاصّة وتقسيمها وفقًا لاحتياجاتهنّ الخاصّة.

العقبات والتّحديات في الشّراكة مع الدّولة

على الرّغم من النجاح الشّامل الذي حقّقه برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان وردود فعل المدرّبين والمشتركات الإيجابيّة، لا يزال الحفاظ على استدامة هذا البرنامج الواسع ونشاطه لأكثر من عقدٍ تحدّيًا كبيراً. فعلى سبيل المثال، لقد واجهنا تغيّراتٍ في إدارة الخدمات الاجتماعيّة، من موظّفين جدد في الحكومة ومرشدين اجتماعيّين جدد تمّ تعيينهم في مناصب أساسيّة. كما واجهنا تحدّي تحفيز شركائنا في الدّولة لضمان استمراريّة البرنامج، ولمواصلة تلبية متطلبات البرنامج من موارد بشريّة وماليّة مهمّة. ونصطدم بتحد كبيرٍ آخر ألا وهو نقص موظّفي الخدمات الاجتماعيّة بينما المرشدون الاجتماعيّون مثقلون بعبء عملهم، ولكنّ اندفاع المدرّبين وتكريس أنفسهم للبرنامج يساعد على مواجهة هذا التّحدّي.

ولطالما شكّلت استدامة برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان وشراكته مع الدّولة وتوسيعهما تحدّيًا خاصًّا. غير أنّ أثر البرنامج على المستوى المحلّي، أي التّحوّل الذي ينشئه في المشتركات، والحماس الذي يحفّزه في المدرّبين، ومساهماته في المراكز الاجتماعيّة، شكّل قوّةً دافعة تساعد البرنامج على الصّمود في وجه التّغيّرات التي تطرأ على الحكومة والإدارة. أمّا العلاقات الطّيّبة التي نعمل على صونها مع بيروقراطيّين في المديريّة العامّة يتولّون مسؤولية التّنسيق المركزي للمراكز الاجتماعيّة ادت بهم للوقوف في صفّ البرنامج، وقد تأكّدنا من إجراء اتّصالاتٍ مفتوحة مع مدراء جدد من أجل إبقاء الشّراكة.

وقد ساعدتنا الموارد الماليّة والماديّة التي ساهمت بها المديريّة العامّة، على تخطّي تحدّيات استدامة برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان. ومع تنفيذ المرشدين الاجتماعيّين البرنامج كجزءٍ من مهامّهم الوظيفيّة، بحيث يستفيد البرنامج من موارد الدّولة البشريّة. اضافة لتقديم المواقع لهذا البرنامج، وتدفع المديريّة العامّة ثمن تصوير مواد تدريبٍ إضافيّة. ولهذا السّبب، على الرّغم من أنّ جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة، تتحمّل أوّلاً مسؤوليّة التّكاليف الماليّة، والتّطبيق والمراقبة، الا انها تشارك المديريّة العامّة والمراكز الاجتماعيّة في البرنامج.

نتائج التّكتيك: دعم تحوّل المرأة متعدّد المستويات

التّأثير الشّخصيّ والأسريّ

بما أنّه ليس من عادة المنظّمات أن تكلّف بإجراء تقييماتٍ خارجيّةٍ لبرامجها، فكّرنا في أنّ بحثًا كهذا من شأنه أن يزوّدنا بردود فعلٍ ملموسةٍ أكثر حول برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان. فتمّ إجراء تقييمٍ خارجيٍّ في العام 2002 تقريباً مع 20 في المئة من المشتركات، وبيّن أنّ التّحوّل الذي شهدته المرأة جرى على مستوياتٍ عدّة.

فعلى سبيل المثال، بيّن التّقييم أنّ المشتركات في برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان ازدادت ثقتهنّ بأنفسهنّ بنسبة 93 % من المستجيبات، بينما 90 % أبلغن عن نمو في قدرتهنّ على حلّ المشاكل. ففي مناقشات مجموعة التّركيز، غالبًا ما تمّ التّعبير عن هذه النّتائج بقدرة المرأة على الاعتراف بنفسها كفردٍ يتمتّع بحقوق الإنسان وعلى اتباع اساليب لحل المشاكل.

وعلاوةً على ذلك، تغيّرت العلاقات في الأسرة بشكلٍ ملحوظ. فبينما 72% من المشتركات ذكرن أنّ سلوك أزواجهنّ معهنّ تحسّن، 93% أفدن بأنّ سلوكهنّ مع أولادهنّ قد تحسّن وبشكلٍ خاص في ما يتعلّق بالتّربية المراعية للاعتبارات الجنسانيّة. أمّا 74% فصرّحن بأنّ رأيهنّ أصبح أكثر تأثيرًا في عملية صنع القرار في الأسرة.

وبيّن اكتشافٌ آخر مهمٌّ إلى أيّ مدى تستطيع النّساء إيقاف العنف في حياتهنَّ أو تخفيفه. فالواقع أنّ 63% من النّساء اللواتي واجهنا العنف المنزلي قبل تلقّي التّدريب تمكّنَّ من ايقافه، و22% تمكّنَّ من تخفيفه. وبدأت الكثير من النّساء يعملنَ (30%) أو عدنَ لمتابعة تعليمهنّ الرّسميّ أو غير الرّسميّ (54%) وذلك بعد برنامج التّدريب.

الأثر على المجتمع:

برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان كمصدر وأداةٍ لمبادرات تنظيم القواعد الشّعبيّة

أوضح البحث أيضًا أثر برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان على المجتمع الأكبر. فالواقع أنّ 88% من النّساء اللواتي شاركن في البرنامج صرّحن أنّهنَّ أصبحنَ أشخاصًا منتجين في مجتمعهنّ، مؤمّنين الإرشاد والنّصائح لنساء أخريات.

وكانت إحدى النّتائج الأساسيّة لبرنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، نشوء منظّمات نسائيّة شعبيّة محليّة. وبما أنّ العمل الجَماعي والتّعبئة لإحداث تغييراتٍ اجتماعيّة ما زالا يشكّلان أحد أهداف البرنامج المركزيّة، يعتبر نشوء عدّة مبادرات محليّة من البرنامج بمثابة نجاح كبير. وقد دعمت جمعيّة "المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أساليب جديدة" هذه المجموعات بشكلٍ مستمرٍّ على مرّ السّنين لأنّها تجسّد أثر برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان الواسع على المستوى المحلّي والوطني.

وتظهر مبادرات القواعد الشّعبيّة سلسلةً من الأهداف والبنى النّاتجة عن الاحتياجات والأولويّات المحليّة. فالبعض منها موجّهٌ نحو تقوية المرأة اقتصاديًّا، بينما يركّز البعض الآخر على أنشطةٍ تعزّز وعي النّساء المحليّات الاجتماعي ودعمهنّ. ويدمج قسمٌ منها الأنشطة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة و\أو السّياسيّة بغية تعزيز حقوق الإنسان للمرأة. على سبيل المثال، أسّست النّساء في دياربكر، المنطقة الأكثر تدهورًا في المجال الاقتصادي في تركيا، ورشةً لإنتاج الشّموع يصنعنَ فيها الشّموع يدويًّا ويبعنها في المتاجر المحليّة وسلسلة متاجر وطنيّة كبرى. كما يُدرنَ دار حضانة عامّة في دياربكر.

بالإضافة إلى ذلك، تتشارك النّساء اللّواتي يعملن على مبادراتٍ ناشئةٍ مماثلة تجاربهنّ ومواردهنّ مع بعضهنَّ البعض. أمّا النّساء من منطقة شنق قلعة مثلاً، تلقّينَ تدريبًا حول إنتاج الأوراق المعاد تدويرها نظّمته ورشة صناعة الأوراق التّابعة للمؤسّسة البنفسجيّة في اوكميداني في اسطنبول، وأسّسنَ ورشتهنَّ الخاصّة. وتجرى مبادراتٌ عدّة (أنقرة، وشنق قلعة،

وأدرنة، وأيدين) بالتّعاون مع مراكزها الاجتماعيّة المحليّة وتساهم بفاعليّة في إدارة المراكز وتأمين خدمات الاستشارة والدعم للنساء وجمع التّبرّعات للمركز.

وتنظّم معظم المجموعات النّاشئة سلسلةً من الأنشطة لتعزيز الوعي، وتطال النّساء في مجتمعاتهنّ، وتتّخذ إجراءاتٍ حول قضايا المجتمع. وقد أسّست النّساء في مقاطعة غازي في اسطنبول جمعيّة كيبيلة التّعاونيّة، وبالتّعاون مع أنشطتهنّ الاقتصاديّة، يدرنَ حملة محليّة لتأسيس دار حضانة. أمّا النّساء اللّواتي شاركنَ في البرنامج في فان فقد قمنَ بتأسيس الجمعيّة النّسائيّة الأولى في شرق أناطوليا، إضافةً إلى مركز استشاري وتدريبي للنّساء.

تشكّل جمعيّة العمل للمرأة في شنق قلعة أحد أفضل الأمثلة على التّنظيم الشّعبي الناشئ من البرنامج، وقد بدأت كجمعيّةٍ لتعزيز قوّة المرأة السّياسيّة والاقتصاديّة. وعلى مرّ السّنين عقد أعضاؤها تدريباتٍ، ومؤتمراتٍ، وورش عمل حول قضايا حقوق الإنسان للمرأة، وكان لهم تأثيرًا ايجابيًّا في الحكم المحلّي. وفي العام 2003 افتتحوا مركزًا استشاريًّا نسائيًّا، وفي العام 2005 استضافوا قمّة مركز الاستشارة وملجأ النّساء الوطني الثّامنة، جامعين منظّمات نسائيّة غير حكوميّة من جميع أنحاء تركيا.

وتبيّن المبادرات الشّعبيّة النّاشئة من البرنامج طبيعة وأثر البرنامج التحويلي على كلٍّ من الأفراد والمجتمعات. فبعد المشاركة في البرنامج، تصبح النّساء قادراتٍ على الدّفاع عن حقوقهنَّ، وعلى تحدّي التّمييز وإلغائه في سياقات مختلفة، وعلى تعزيز حقوق الإنسان للمرأة والمساواة على المستوى المحلّي، والمستوى الوطني. كما تؤكّد المنظّمات الشّعبيّة غير الحكوميّة والمبادرات النّاشئة من البرنامج التّضامن بين النّساء وتوسّعته إلى المجال العام، محوّلةً لشبكة القوّة المحلية المحرّكة،ومدرجةً القضايا الجنسانيّة في جداول أعمال صانعي القرارات.

نقل التّكتيك

لقد أثبت نجاح برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان ونجاح شراكتنا مع الوكالات الحكوميّة من أجل تطبيق برنامج تدريبٍ شاملٍ وواسع النّطاق في مجال حقوق الإنسان، وذلك على عدّة مستويات. وفضلاً عن تحويل حياة النّساء على أساسٍ شخصيّ، أدّى برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان إلى تعبئةٍ جماعيّةٍ للتّغيير الاجتماعي ولتحقيق حقوق المرأة.

ومن أجل تنفيذ هذا التّكتيك، عليك أن تقيّم احتياجات مجموعتك من حيث الهدف وردّة فعلها على نطاقٍ واسع. فهذا الأمر سيمنحك المصداقيّة التي تشكّل أساسًا متينًا وقويًّا للالتزام بالشّراكات مع الوكالات الحكوميّة ولتطويرها. وستكون الأفكار التي تضمن أن يكون البرنامج واسع النّطاق ومستدام مفيدةً أيضًا. ولكن لا تنسى أنّ عليك اختيار الوكالة والأفراد الذين ستتعامل معهم بحذرٍ لتضمن تعاونًا مثمرًا. وعلى الرّغم من التّغيّرات المتواصلة في السّلطة والسّياسة والتي نجدها في البيروقراطيّة الحكوميّة، يجب تعزيز هذه العلاقة ورعايتها وتطويرها بشكلٍ مستمرّ.

وفي ما يتعلّق بتاسيس شراكةٍ وتصوّر استمراريّتها، عليك التّنبّه إلى أحكام البروتوكول – التوقيع على عقد شراكةٍ رسميٍّ – وإلى كلّ مجال تعاونٍ ومشاركة. وعليك التّأكّد من وجود الأمور الآتية في البروتوكول: 1- أحكامٌ تضمن فترةً زمنيّة طويلة – وليست فقط مع المدير الحالي. 2- شروطٌ واضحة لتجري الحكومة الإبطال أو التّغيير. 3- موجباتٌ واضحة ومحدّدة لكلّ

فريق. فعلى سبيل المثال، تضمّن شرطٌ أساسيٌّ في عقد شراكتنا، ضمان أنّ محتوى برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان لا يمكن أن يخضع لأيّ تغييرٍ وأنّ البرنامج يجب أن ينفّذه المدرّبون باستمرار.

يتطلّب التّعاون مع وكالةٍ حكوميّة علاقات طويلة الأمد ووطيدة ومتواصلة مع المقرّات الرّئيسيّة على المستوى الوطني ومع المدرّبين على المستوى المحلّي. ويجب الحفاظ على هذه العلاقات باستمرارٍ وتقويتها مع مرور الزّمن. فقد اكتشفنا أنّ التّعاون في الاجتماعات، والمناسبات الاجتماعيّة وحفلات توزيع الجوائز يساعد على تعزيز الحوار وتنمية العلاقات.

ومن أجل تنفيذ برنامج تثقيفٍ في مجال حقوق الإنسان، طويل الأمد ومستدام، من الضّروريّ الحفاظ على ديناميكيّة البرنامج وعلى تحفيز مجموعته. ويتطلّب ذلك عمليّات مراجعة وتحديثٍ مستمرّة، وفقًا للاحتياجات الرّاهنة وردّة فعل المشتركات وكذلك مراجعة الأهداف والاستراتيجيّات.

حين انتهينا من تنفيذ برنامج تدريب المرأة في مجال حقوق الإنسان، انتقلنا على الفور إلى التنظيم في ما بيننا كمجموعةٍ من المشتركات. وقرّرنا أن ندخل حيّز التّنفيذ للأمور التي اكتسبناها أثناء التّدريب، وأن نمارس حقوقنا وأن ننضمّ إلى الحركة النّسائيّة في تركيا. وكنساءٍ لقد اختبرنا التّمييز في حياتنا ورأينا نساء أخريات من حولنا يخضعنَ له. فيجب ان نحارب التّمييز ضدّ المرأة. وقد أدركنا أنّه من الضّروريّ أن نكون منظّماتٍ كمجموعةٍ من أجل الوصول للنّجاح. وبالتّالي قرّرنا أن نحصل على صفةٍ قانونيّة وأن نشكّل جمعيّة. ويكمن هدفنا في ضمانة أنّ النّساء في شنق قلعة يشاركنَ بفاعليّةٍ في القطاعات الاجتماعيّة، والاقتصاديّة والسّياسيّة. وهدفنا الأساسي هو إنهاء العنف ضدّ المرأة.

غولي، مشتركة من شنق قلعة، غرب تركيا

لقد أظهرت تجربة جمعيّة المرأة في مناصرة حقوق المرأة – أسايب جديدة مع برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، أنّ البرنامج مهمٌّ ومفيدٌ جدًّا في تعزيز حقوق المرأة على المستوى الشّخصي والجماعي، في القطاعين العام والخاص.

وأنشأت شراكتنا مع وكالةٍ حكوميّةٍ مجال عملٍ واسع النّطاق ومستدام للبرنامج، مساهمةً في تأثيره على المستوى المحلّي. وعلى الرّغم من التّحدّيات التي واجهناها، إلا انه أظهر العقد المنصرم أنّ شراكةً من هذا النّوع يمكن أن تكون مفيدةً ومثمرةً بشكلٍ كبير لجميع الفرقاء المعنيّين. وقد تمكّنّا أيضًا من إثبات أنّ النّساء حين نزوّدهنّ بالمهارات، والمعرفة والدّعم الضّروريّين، باستطاعتهنّ التّحرّك من اجل حقوقهنّ والتّغيير الاجتماعي. ومن خلال برنامج تثقيف المرأة في مجال حقوق الإنسان، استطاعت النّساء ممارسة حقوقهنّ ،كأفراد، ومواطنين، وأعضاء في المنظّمات.

المراجع

Amado Liz E. and Ilkkaracan P., “Human Rights Education as a Tool of Grassroots Organizing and Social Transformation: A case study from Turkey,” *Intercultural Education Journal*, forthcoming.

Ilkkaracan, I., Ilkkaracan, P. “Kuldan Yurtta?a: Kadinlar Neresinde?’ (From Subjects to Citizens: Where are the Women?), in *Bilanco 98: 75 Yilda Tebaa'dan Yurttasa Dogru (From Subjects to Citizens in 75 Years of Turkish Republic)*. Istanbul: Tarih Vakf?,´1998.

Ilkkaracan, I., Ilkkaracan, P., et al. *Human Rights Education for Women: A training manual*. Istanbul: Women for Women’s Human Rights–New Ways. 2003.

Ilkkaracan, P. “Exploring the Context of Sexuality in Turkey,” *Reproductive Health Matters*, 6 (12), November 1998, 66–75.

Kardam, Nuket. *WWHR–New Ways Women’s Human Rights Training Program 1995–2003: Evaluation Report*. Istanbul: Women for Women’s Human Rights–New Ways. 2003.

Republic of Turkey Prime Ministry State Institute of Statistics (SIS), “Turkiye'de Kadin Bilgi Agi” (Women’s Information Network in Turkey), <http://www.die.gov.tr/tkba/t098.xls> (20 April 2005).

لطباعة أو تحميل هذه المادة أو غيرها من المنشورات في سلسلة كتيبات التكتيكات،
قم بزيارة الموقع الإلكتروني:
www.newtactics.org

كما يوجد على الإنترنت أيضاً قاعدة بيانات تتيح البحث عن التكتيكات
ومنتديات للنقاش مع العاملين في مجال حقوق الإنسان.

The CENTER for VICTIMS of TORTURE
Restoring the Dignity of the Human Spirit

مركز ضحايا التعذيب
التكتيكات الجديدة في حقوق الإنسان
717 شارع ايست ريفر
مينابوليس، مينيسوتا 55455

www.cvt.org / cvt@cvt.org
www.newtactics.org / newtactics@cvt.org